

مهندسون يشكون

رئاسة الوزراء: ١٠٢٢٤ مهندساً تقدموا.. تم قبول ٦١٦٨ مهندسون: رغباتنا في الفرز رفضت وتعرضنا لظلم لا نعلم سببه

| طرطوس: هيثم يحيى محمد



ردود فعل كثيرة خلفها فرز المهندسين الأخير حيث تلقت «الوطن» شكاوى عديدة من مهندسين خرجوا في كليات مختلفة وتقدموا للفرز لكن كل رغباتهم رفضت لأسباب مختلفة.

وجاء في أول شكوى تقدم بها مجموعة مهندسين قالوا فيها إنه تم في عام ٢٠٢١ فرز المهندسين خريجي دفعة ٢٠١٨ و ٢٠١٩ وفق نظام فرز الكتروني بناء على احتياجات الجهات العامة وخلال هذا الفرز تم قبول رغبات ٥ مهندسين فقط من كليتي الهندسة التقنية والبحرية ورفض بقية المهندسين المتقدمين من كليات الهندسة التقنية والبحرية والميكاترونك بسبب عدم وجود حاجة لهم في دوائر الدولة إلا بضعة أعداد قليلة جداً حسب تصريحات مجلس الوزراء.

وأضافوا: وفي هذا العام حصل فرز جديد وأيضاً لم يتم فرز هذه الاختصاصات إلا بأعداد لا تتجاوز العشرة مهندسين والسبب عدم الحاجة لهم في دوائر الدولة كما قبل.

وطالب الشاكون بإيصال صوتهم للجهات المسؤولة من أجل حل مشكلتهم وتعيين جميع المهندسين الذين رفضت رغباتهم بالفرز الماضي والفرز الحالي والبالغ عددهم نحو الأربعة آلاف مهندس من جميع الاختصاصات ضمن الجهات العامة، علماً أن تصريح مدير التنمية الإدارية تضمن أنه يوجد ١٠٣٢٨ شاغراً في الجهات العامة للمهندسين.

وفي شكوى أخرى قالت إحدى الميكانيك وبإختصاصنا الدقيق لم يوجد رغبات وتقريباً أكثر من ٢٠٠ مهندس اختصاص بحرية رفضت رغباتهم ولم يفرز سوى خمسة مهندسين من أصل ٢٠٠ خريج في أربع سنوات، متساكين: فهل يجوز ذلك.

مجلس الوزراء يرد

من جهتهم خريجو هندسة بحرية من جامعة تشرين أيضاً كانت لهم شكواى لعدم حصولهم على فرصتهم بالفرز وأكدوا أنه تم رفض جميع رغباتهم على الرغم من أن الفرع جديد وأعداده قليلة وهو فقط في جامعة تشرين، مشيرين إلى أنهم تعرضوا لظلم كبير ولا يعلمون من سببه.

وأضافوا: ولكن كون اختصاصنا «ميكانيك عام» لم نحصل على فرص الميكانيك العام وبإختصاصنا الدقيق لم يوجد رغبات وتقريباً أكثر من ٢٠٠ مهندس اختصاص بحرية رفضت رغباتهم ولم يفرز سوى خمسة مهندسين من أصل ٢٠٠ خريج في أربع سنوات، متساكين: فهل يجوز ذلك.

وضعنا هذه الشكاوى أمام المكتب الإعلامي في رئاسة مجلس الوزراء فوافانا بمذكرة تتضمن الرد على تساؤلات جميع المهندسين، وجاء فيها أن عدد المهندسين المسجلين في عملية الفرز الحالية بلغ ١٠٣٢٤ مهندساً، بالإضافة إلى من تقدم إلى مفاضلة الفرز السابقة ولم يحصل على فرصة فرز وأن عدد من لم يتقدم بأي رغبة عبر المنصة الإلكترونية، بلغ ٨٦٤ مهندساً، وبالتالي بلغ عدد المهندسين المتقدمين لعملية الفرز الحالية ٩٤٦٠ مهندساً وقد تم فرز ٦١٦٨ مهندساً إلى الوزارات والجهات العامة أي بنسبة ٦٥.٢ بالمئة

من إجمالي عدد المهندسين المتقدمين وذلك وفق رغبات المهندسين واحتياجات الجهات العامة وتمت تلبية ٦١٦٨ احتياجاً من أصل ١٦٩٢١ احتياجاً للجهات العامة، أي أن هناك ١٠٧٥٣ فرصة عمل هندسية لم يتقدم إليها أي مهندس.

وأكدت المذكرة أن جميع المهندسين المقبولين حصلوا على مراكز العمل التي اختاروها بأنفسهم وأن آلية عمل مراكز العمل التي اختاروها بأنفسهم التي تم إقرارها من قبل رئاسة مجلس الوزراء تضمن ربط الاحتياجات الفعلية من مراكز العمل برغبات المهندسين ومعدلاتهم، واتباع قواعد الإحلال الوظيفي القائمة على الشفافية والتنافسية وتكافؤ الفرص.

طواشي: ٥٢ فريقاً لتقديم جلسات دعم نفسي

الصحة المدرسية تعالج الطلاب من أمراض الاكتئاب على الموبايلات والتنمر النفسي

| محمود الصالح



كتفت مديرية الصحة المدرسية في وزارة التربية هتون الطواشي عن بدء حملة بهدف تعزيز الصحة النفسية للطلاب وتنمية قدراتهم ومهاراتهم لطلاب المدارس في المحافظات التي تعرضت سابقاً للزلازل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بيثت الطواشي أن الحملة التي انطلقت يوم الأحد الماضي وتستمر حتى نهاية شهر آذار الحالي تشمل جولات ميدانية لفرق مشتركة من الصحة المدرسية والإرشاد النفسي في المدارس بمحافظة حلب وطرطوس واللاذقية وحماة وريف إدلب الحرة.

وأشارت إلى أنه سيتم خلال الحملة والتي تضم ٥٢ فريقاً، كل فريق مؤلف من طبيب ومرشدتين نفسيتين ومثقفتين صحيتين، تقديم جلسات تثقيفية ودعم نفسي اجتماعي وخدمات الإسعاف النفسي الأولي والمشورة الفردية، إضافة إلى رصد الحالات النفسية وتقديم العلاج المناسب لها أو إحالتها إلى الأخصائيين في حال كانت حالة الطالب تستدعي ذلك، ولقفت إلى أن مواضيع الحملة ستكون الاكتئاب والتنمر النفسي والإيمان على الأجهزة الذكية والتخني والقلق الإمتحاني.

وأكدت أن الحملة ستستهدف جميع الثانويات في المحافظات المتوفرة، إضافة إلى عدد من مدارس التعليم الأساسي الحلقة الثانية، والطلاب المشمولين بهذه الحملة هم بين عمر ١٣ إلى ١٨ سنة، حيث يقدر عدد

المدارس المستهدفة خلال الحملة بحدود ١٥٠ مدرسة في تلك المحافظات. وورأى أحد خبراء الصحة النفسية أن من شأن الكوارث الطبيعية أن تخلق ردات فعل «متطرفة» على الصعيد الجسدي والنفسي عند الإنسان، وهو ما يحدث بعد الزلازل والأعاصير الشديدة أو حتى البراكين وموجات التسونامي وقد ينتج

الاضطراب بسبب وجود تاريخ عائلي لأحد الأمراض النفسية مثل القلق أو الاكتئاب، كما قد ينتج الاضطراب بشكل مباشر أو بعد مرور فترة قد تتراوح بين أسابيع وسنوات منذ وقوع أحد المواقف المؤلمة أو الصدمات المشابهة.

وأشار إلى أنه في أعقاب الزلازل المدمر يعيش الناجون منه اضطرابات نفسية عميقة، موضحاً أنه منذ وقوع الزلازل، يرى العديد منهم أنه في أي لحظة يمكن أن يعاد سيناريو الزلزال، وكل شخص معرض لاضطرابات نفسية معينة بعد خوض تجربة مروعة أو صادمة.

ويرى خبير آخر أن اضطراب ما بعد الصدمة (PTSD) هو مصطلح يتضمن الأثر النفسية على من عاش كارثة أو حادثة ما سببت له صدمة، موضحاً أن أحد التحليلات النفسية تشير إلى أن الإنسان يفقد وعده بالطمأنينة والأمان خلال وقوع الكوارث الطبيعية، مشيراً إلى أنه ما كان يمثل الأمان له سواء العائلة أو المنزل أو أي من مقتنياته بات مفقوداً، لا يشعر بالأمان بعد حصول الكارثة بل تراوده مشاعر من الندم واليأس، وكذلك فإن كل من تعرضوا لاضطراب ما بعد الصدمة يعيشون الحدث من جديد، يتجنبون الأماكن والروائح وكل ما يذكرهم بالحدث.



مدير حماية المستهلك: ورود شكاوى ونظمنا ضبوط بحق المخالفين

بازارات المازوت في السويداء بين المزارعين وأصحاب محطات الوقود

| السويداء - عبيد صيموعة



ما زالت قضية المازوت الزراعي القضية الأكثر تعقيداً على ساحة المحافظة، ففي الوقت الذي أكد مزارعون اتصلوا مع «الوطن» أن من استطاع منهم تجاوز إشكالية التنظيم الزراعي وأوراق الملكية للحصول على مادة المازوت لزوم زراعة أراضيهم المصطدم بقضية الحصول على مخصصاته من المحطات المتاحه، كشف مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك علاء مهنا أنه تم تنظيم ضبوط بحق المخالفين من أصحاب المحطات وأوصوا في شكاوهم أن عدم تفعيل رسائل استلام المادة وتحديد ضمن محطات محددة شرعاً وعمليات الإبتزاز من أصحاب بعض المحطات الذين قاموا بالمباذرة على المادة قبل تسليمها باقتطاع كميات منها تحت حجج وأهية، منها عدم تحويل المخصصات كاملة وأخرى أنه تم قطع البطاقات مسبقاً ولم تغط كامل الكميات ومنهم من أوهم المزارعين بأنه سيقدم له خدمة تأمين المادة ولكن بعد اقتطاع حصة منها الأمر الذي حرم كثيراً من المزارعين من كامل مخصصاتهم، وضاع باقي الكميات جراء قطع البطاقات فضلاً عن شكاوى أخرى تتعلق بالتأخير في عملية استلام المادة لدى الكثير منهم رغم تلقيهم إشعاراً بأن المادة متاحة، وطلب أصحاب الشكاوى بضرورة تفعيل رسائل المازوت الزراعي وتوزيع المخصصات الواردة على المحطات على ساحة المحافظة وعدم حصرها بمحطات معينة ليتسنى للجميع الحصول على المادة من أقرب محطة لقرينتهم أو أرضهم، إضافة إلى ضرورة تدمير مده الحاصل على الدفعة الأولى من المادة التي تم

حصرها بنهاية شهر آذار الحالي من وزارة الزراعة ليتسنى لجميع المزارعين الحصول على مخصصاتهم، وما يؤكد أحقية شكاوى المزارعين من عمليات الإبتزاز تلك وعدم حصول الكثيرين منهم على مخصصاتهم أنه ضمن جلسة مجلس المحافظة تم طرح الإشكالية ضمن مداخلات الأعضاء عن أكثر من منطقة حتى إنه تم تحديد أسماء المحطات بعينها.

بدوره عضو المكتب التنفيذي المختص بقطاع الزراعة بالمحافظة بين لـ«الوطن» ورود عدة شكاوى حول الحصول على مادة المازوت الزراعي إلى اتحاد الفلاحين وجرى إحالة الشكاوى إلى مديرية التجارة الداخلية، مؤكداً أحقية حصول المزارعين على كامل مخصصاتهم من دون اقتطاع أي ليتر.

من جهته أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك علاء مهنا في تصريح لـ«الوطن» قيام المديرية وبعد ورود العديد من الشكاوى بمتابعة آلية

توزيع مادة المازوت الزراعي بالتنسيق مع مديرية الزراعة واتحاد الفلاحين ليتسنى لجميع المزارعين من الحصول على كامل مخصصاتهم وبالسعر النظامي لافتاً إلى أنه وبعد المتابعة قامت دائرة حماية المستهلك بتنظيم ضبوط بحق المخالفين من أصحاب المحطات، وأكد مهنا ضرورة تفعيل ثقافة الشكاوى والمباذرة الدائمة إلى إبلاغ المديرية عن أي مخالفة من هذا النوع.